

**كلمة السيدة آمنة بوعياش**

**رئيسة المجلس**

**الدورة السابعة للجمعية العامة للمجلس**

**24 فبراير 2022**

**صباح الخير للجميع،**

لابد من تسجيل ارتياحنا لاستعادة وتيرة اجتماعاتنا الحضورية، بعد أن فرضت الجائحة علينا منذ مارس 2020 التأرجح ما بين اللقاءات عن بعد والحضورية. إلا أننا، كذلك، استفذنا من ظروف الجائحة بتنويع مقاربات عملنا وأشكال القيام بمهامنا وعقد العديد من اللقاءات وطنيا وجهويا ودوليا.

عرفت الفترة بين الدورتين للجمعية العامة متابعة لمجلس لقضايا شغلت الرأي العام وقدمت، بخصوصها، توصيات للحكومة وتفاعلات على مستويات مختلفة من مهامهالحمائية، سواء بمعالجة الشكايات، ودعم الضحايا، والقيام بزيارات لأماكن الحرمان من الحرية وتنظيم جلسات استماع ومتابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف والمصالحة، ونذكر منها:

1. **نماذج من التدخلات الحمائية**

* تقديم توصيات بخصوص استبدال جواز التلقيح بالجواز الصحي. إذ أثار جواز التلقيح احتجاجات من طرف المواطنين، وذلك بهدف ضمان توفير الخدمة العمومية للجميع؛
* مطالبة رئيس الحكومة بعدم تسليم المواطن إدريس إيشان Yidiresi Aishan لسلطات بلاده تفعيلا لالتزام بمقتضيات الاتفاقية الدولية لمناهضة التعذيب ونسجل بارتياح أنه لم يتم تسليم المواطن المعني بالأمر؛
* إحالة خلاصات جلسات الاستماع التي عقدها مع عدد من الأطفال، ضحايا اعتداء ات جنسية من مسؤولين "مركز الاجتماعي للصداقة بطنجة على النيابة العامة وتوصية بفتح تحقيق لترتيب الاثار القانونية وتوجيه مضمون تقريره للوزارة الوصية؛
* عقد جلسات استماع مع السلطات وعائلة وجيران وفاعلين بمدينة بوجدور بخصوص ادعاءات متكررة ومتواترة للسيدة سلطانة خيا التي رفضت تقديم ما يفيد ادعاءاتها، كما رفضت التجاوب مع النيابة العامة التي وجهت لها اشعارا بواسطة المفوض القضائي بخصوص التحقيق الذي فتحته بخصوص ادعائها تعرضها للضرب عل مستوى العين؛
* وبتكليف من رئيسة المجلس، كانت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان قد قامت ما بين دجنبر 2020 ويوليوز 2021 ب 17 محاولة للاستماع لها، تفاعلت السيدة سلطان خيا، مرة واحدة؛
* ومنذ اطلاع المجلس على معلومات تفيد حالات الابتزاز الجنسي والعنف القائم على النوع بالجامعات، تم تنظيم لقاءات داخلية وجهوية للاستماع للضحايا ومع مسؤولين وفاعلين غير حكوميين، بما فيها النقابة الوطنية للتعليم العالي. وتم إحداث لجنة من أعضاء الجمعية العامة وبعض رؤساء ورئيسات اللجان الجهوية لتحديد أنشطة بالجامعات بمختلف الجهات، على أن تعقد مناظرة وطنية حول ما جرى بالجامعات، فالموضوع يأخذ أبعادا مقلقة. وكان المجلس على صواب في إطلاق حملتنا حول مناهضة العنف ضد النساء والفتيات خلال سنة كاملة؛
* وباردنا للتواصل مع رؤساء ورئيسات اللجان الجهوية لمتابعة احتجاجات واعتصامات يوم الأحد الماضي، حيث تعبأ أعضاء اللجان الجهوية في الجهات الإثني عشر وتوصلنا بعدد من التقارير حول تدبير الاحتجاجات بيوم الأحد الماضي في 20 منطقة حسب معلومات متداولة، تمت تغطيتها من طرف اللجان الجهوية. وأود هنا أن أهنئ الرؤساء والرئيسات وأعضاء اللجان على التفاعل السريع في تدبير لحظات ضاغطة لا تكون بالضرورة مخطط لها؛
* رحبنا بقرار محكمة الاستئناف بالبيضاء بالسماح لفريق ملاحظة اللجنة لحضور الجلسة المغلقة في ملف الاستئناف حول العنف الجنسي بخصوص السيد عمر الراضي. ويعتبر هذا الإنجاز ذا أهمية كبيرة بعد محاولات سابقة، سواء في هذا الملف أو ملف ما يطلق عليه» الجنس مقابل النقط«. وبهذا القرار يكون المجلس الوطني لحقوق الإنسان قد نجح في توسيع إطار ملاحظة المحاكمات.

**حضرات السيدات والسادة؛**

حاولت تقديم بعض نماذج من عمليات تدخل المجلس في مجال الحماية بمختلف مقاربتها وإشكالاتها. ونقوم، كل يوم، بتدبير حالات لا تشبه بعضها ونحاول الاجتهاد لحماية الضحايا. إن الحماية في أدائنا بالمجلس عملية يومية وقد أعلنت في بداية ولايتي أن المجلس سيكون في هذا المجال ضمير دولة الحق والقانون وآلية انتصاف غير قضائية وسهلة الولوج لكل المواطنين والمواطنات.

وفي متابعتي لتدخلات المجلس، بما فيها آليات القرب، يمكن القول بأننا في حاجة لتطوير أدواتنا وأساليب دعم الضحايا وأصحاب الحقوق، بما فيها التدخل الاستباقي، وخاصة في سياق تحديات ما بعد كوفيد.

وبقدر ما ننكب، أيتها السيدات، أيها السادة، يوميا، على التدخل السريع في مجال الحماية بقدر ما نعمل في نفس الآن على تقديم اقتراحات ملموسة، كما هو الحال بالنسبة لمشروع تقريرنا حول فعلية الحق في الصحة، ومشروع رأينا حول مشروع قانون الصحافة والنشر. وسنتداول، غدا، حول مشروعين قانونيين لهما أهمية بالغة وهما: قانون المسطرة الجنائية وقانون المسطرة المدنية. وذلك للتمكن من بلورة رأينا المتناسب مع أهميتهما. كما نتداول حول مشروع التقرير السنوي لتطوير مضمونه وتوصياته.

1. **متابعة تنفيذ توصيات هيئة الانصاف**

خلال الفترة الفاصلة بين الدورتين السادسة والسابعة، السيدات والسادة؛ واصلت لجنة متابعة تفعيل توصيات هيئة الإنصاف والمصالحة تحت الإشراف المباشر لرئاسة المجلس، إنجاز مهامها بنفس المنهجية والوتيرة المعتمدتين منذ 2019، لتجاوز التأخير الحاصل في التنفيذ والعمل على تسريع وتيرته.

1. **حفظ الذاكرة**

* عرف برنامج تهيئة **فضاء تازمامارت**، تطورا ملحوظا في نسبة الإنجاز بلغت 95%، بتكلفة مالية إجمالية وصلت خلال السنة الجارية إلى واحد وثلاثون مليون (31.000.000,00 ) درهم بعد أن كانت في حدود ستة (6) ملايين درهم، سبق أن رصدت منذ سنة 2008 درهم. وقد شرع المجلس في التفكير في النموذج الاقتصادي اللائق لتسيير المشاريع المرتبطة بالفضاء لضمان استمراريته وتحقيق الأهداف المرتقبة منه؛
* تقدم المجلس بطلب عروض لإنجاز دراسة تقنية لتهيئة **متحف الحسيمة**. ومواصلة التعبئة لتوفير الموارد المالية الضرورية، لإنجاز متحف نموذجي يحتذى به في باقي جهات المملكة؛
* سينتقل وفد عن المجلس لـ**فضاء أكدز**، في الأسبوع المقبل، مرفقا بمهندس معماري، لإنجاز تقييم التكلفة الإجمالية لتهيئة قصبة أكدز؛
* مراسلة الأرشيف الديبلوماسي الفرنسي التابع لوزارة الخارجية، باسترجاع أرشيف المرحوم عبد الكريم الخطابي في إطار دعم مؤسسة أرشيف المغرب وفي أفق إحداث متحف الحسيمة؛

1. **جبر الضرر الفردي**

* قامت لجنة المتابعة، بخصوص **جبر الأضرار الفردية**،بتنفيذ خمسة وتسعون (95) مقررا لفائدة 198 مستفيدا بمبلغ إجمالي بلغ 16.519.296,00 درهم. وأحد عشر مستفيدا من توصية الإدماج الاجتماعي بمبلغ 250 ألف درهم لكل واحد.كما استفاد واحد وأربعون (41) مستفيدا ومستفيدة من التغطية الصحية. ليرتفع بذلك العدد الإجمالي لمجموع المستفيدين إلى: 19.824 مستفيد (ة). وقد كلفت هذه البطائق الميزانية العامة للدولة، ما مجموعه 215.000.000,00 درهم.

1. **دعم ضحايا ماضي الانتهاكات**

* تكفل المجلس بسبع (7) حالات من بين الضحايا، استدعت أربعة وعشرين (24) تدخلا طبيا مستعجلا. وقد ساهم المجلس بمبلغ 69.349.31 درهم، لتغطية التكاليف غير المتحملة من قبل الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي (Cnops).

1. **عناصر من تفاعلنا الدولي**
2. **مراكز جديدة من المسؤوليات**

* جرى انتخاب المجلس عضوا بمكتب التحالف العالمي،من طرف الشبكة الافريقية للمؤسسات الوطنية، وهو أعلى هيئة تقريرية داخل التحالف العالمي، وتمت المصادقة على هذا الانتخاب من قبل الجمعية العامة للتحالف العالمي في 17 دجنبر 2021.

كما أعيد انتخاب المجلس أيضا رئيسا لمجموعة العمل المعنية بالهجرة وعضوا بلجنة الإشراف التابعتين للشبكة الإفريقية. وباقتراح من المجلس، وافقت الجمعية العامة للشبكة الإفريقية على تشكيل مجموعة عمل تُعنى بحقوق الطفل، انتخب المجلس عضوا فيها.

شارك المجلس في اجتماع رؤساء المؤسسات الأعضاء في الجمعية الفرنكفونية للمؤسسات الوطنية، والذي أسفر عن إحداث ثلاث مجموعات عمل منها مجموعة عمل معنية بالهجرة أسندت الرئاسة فيها للمجلس، في حين تمت الموافقة على عضويتنا في مجموعة العمل المهتمة بالتمييز ضد المرأة، والمسؤولية الاجتماعية للشركات.

1. **الترافع الدولي**

* ترافعنا لدى البعثة الدائمة للمملكة المغربية بنيويورك من اجل ان تدعم بلادنا قرارا هاما للجمعية العامة للأمم المتحدة يعزز عمل المؤسسات الوطنية، وصدر القرار في دجنبر 2021. كما واصل مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة الإشادة بدور اللجنتين الجهويتين لحقوق الإنسان بجهتي العيون-الساقية الحمراء والداخلة-وادي الذهب، في آخر قراره الصادر بتاريخ 29 أكتوبر 2021.

قدمنا مداخلات باسم المجلس أو باسم الشبكات الدولية أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة وتخص مواضيع المقاولة وحقوق الإنسان والتجمعات السلمية والتربية على حقوق الانسان. ونعمل، أيضا، على التحضير للجولة الرابعة للاستعراض الدوري الشامل، من خلال إشراك بعض الفئات وخاصة الشباب في إعداد تقريرنا الموازي.

قمنا بمراسلة رئيس الحكومة من أجل تدارك التأخير المسجل على مستوى تقديم التقارير الدورية لنظام المعاهدات. وقدمنا مساهمتنا في التقرير الدوري الثاني التي تعده الحكومة جوابا على لائحة الأسئلة list of issues التي تلقتها من اللجنة المعنية بالعمال المهاجرين وأفراد أسرهم.

* تم اختيارنا كممثل لإفريقيا الشمالية من أجل الحوار التفاعلي مع السيدة ميشيل باشليت في نونبر الماضي حول الفرص والتحديات التي واجهتها المؤسسات الوطنية خلال جائحة كوفيد.
* قدمنا مساهمة مكتوبة للمقرر الخاص للأمم المتحدة المعني بالعدالة الانتقالية حول دور الأطراف غير الدولتية في مسلسل العدالة الانتقالية.
* واصلنا التفاعل حول مجموعة من المواضيع التي تستأثر بالاهتمام الدولي، ومنها التغيرات المناخية حيث تم تنظيم لقاء لفائدة الشباب، شارك فيه فاعلون دوليون منهم المقرر الخاص المعني بالتغيرات المناخية. كما شاركنا في لقاءات دولية حول حقوق كبار السن، والمدافعين عن حقوق الإنسان تنفيذا لإعلان مراكش.

1. **التفاعل القاري**

* استقبلنا المفوض الإفريقي حول السلم بالاتحاد الإفريقي وشاركنا في ورشة نظمتها اللجنة الافريقية لحقوق ورفاه الطفل، وفي المنتدى السياسي الخامس للجنة الافريقية والمؤسسات الوطنية، ومنتدى المؤسسات الوطنية المنعقد على هامش دورة اللجنة الإفريقية لحقوق الإنسان والشعوب. كما ساهمنا في دراسة حول المحيطات المستدامة أصدرتها الشبكة الافريقية.
* وفي إطار تعزيز القدرات وتنفيذا لمقتضيات مذكرة التفاهم، تم تنظيم دورات لتعزيز القدرات لفائدة اللجنة الموريتانية لحقوق الإنسان. ومن المنتظر أن نوقع مذكرة تفاهم مع الأشقاء من المجلس الليبي لحقوق الإنسان.
* وفي إطار رصد قضايا الهجرة، وتنفيذا الاتفاق العالمي حول الهجرة، شارك المجلس في العديد من الأنشطة المنظمة من قبل شبكة الأمم المتحدة للهجرة نظمتها إما على المستوى الدولي أو الإفريقي أو العربي وسنعقد اجتماع لمجموعة العمل الخاصة بالهجرة الأسبوع الأول من مارس في أفق تحضير المنتدى العالمي الثاني خول الميثاق العالمي للهجرة.

1. **الاحتفال باليوم العالميلحقوق الانسان**

تعابير الحق، كانت العنوان البارز لاحتفالنا السنة الماضية بذكرى الاعلان العالمي لحقوق الانسان باعتبار كل الاشكال الفنية والأدبية تسائلنا من حيث النهوض بها وتوسيع مجالات إعمالها.

تم تبني مذكرتين للمجلس حول المناصفة والمساواة والتغيرات المناخية من طرف الحكومة المغربية باجتماع اللجنة العربية لحقوق الإنسان والذي يمثل المجلس السيد عبد الرحمان العمراني.

1. **الاستثمار في الموارد البشرية للمجلس**

تابع المجلس تنفيذ خطته لتطوير موارده البشرية من خلال الاستثمار في المسارات المهنية وتكوينها المستمر واتخاذ عدد من الإجراءات الإدارية والتنظيمية لإعادة الانتشار وهيكلة المؤسسة بين مجالات مهامها الحمائية والنهوض ومهام الدعم اللوجيستيكي؛

ولتحسين ظروف ونسبة التقاعد للمستخدمين بالمجلس فقد تم إرساء التقاعد التكميلي، بتكلفة تقدر 2 مليون درهم تتحمل الإدارة ثلثي المساهمات.